تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي

5 سبتمبر 2016

يستعرض هذا التقرير تداعيات التصويت على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي والآثار المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية بين السعودية والاتحاد الأوروبي بشكل عام والمملكة المتحدة بشكل خاص.

أداء مؤشر FTSE 100 مقابل مؤشر EURO STOXX 50

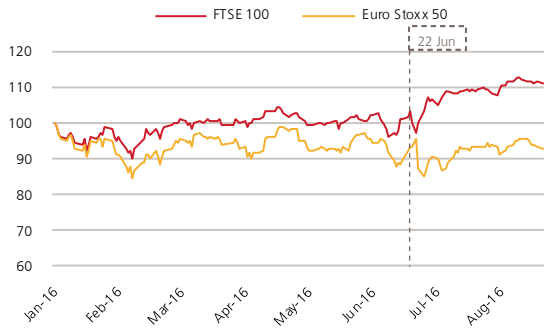

أداء الجنيه الاسترليني واليورو مقابل الدولار

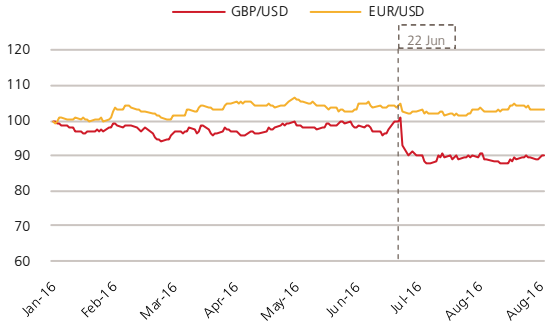

المصادر: الاتحاد الأوروبي، مجلس العموم البريطاني، وزارة الخزانة البريطانية، هيئة الاحصاء الأوروبية، بلومبيرج.

تركي فدعق
مدير الأبحاث والمشورة
TFadaak@albilad-capital.com

أحمد هنداوى، CFA
محلل مالي أول
AA.Hindawy@albilad-capital.com

محمد حسان عطيه
محلل مالي
MH.Atiyah@albilad-capital.com

- في 23 يونيو 2016، صوت البريطانيون على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو البقاء في اطار اتفاقية عضوية جديدة تراعي خصوصية المملكة المتحدة ، بلغت نسبة التصويت في الاستفتاء 71.8% وبلغت نسبة الموافقة على الخروج من الاتحاد الأوروبي 52%.
- بناء على المادة 50 من معاهدة لشبونة يسمح لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي الخروج بناء على ترتيبات معينة، وتعتبر هذا المادة هي الألية الوحيد في ذلك، ويتم تطبيق الإجراءات فور قيام الدولة الراغبة بالخروج بإخطار الاتحاد الأوروبي برغبتها تلك، ولم يسبق ان تم ممارسة هذه المادة من قبل كما أن هناك غموضا كبيرا في طريقة تطبيقها حيث أن المادة صدرت في عام 2009، لكن تمنح الدولة الراغبة في الخروج من الاتحاد عامين للوصل الى اتفاق حول كيفية الخروج، وفي حال عدم الوصول الى اتفاق بنهاية تلك الفترة يصبح الخروج تلقائيا، يمكن تمديد هذه الفترة من خلال موافقة جميع الدول الأخرى المشاركة في الاتحاد، وفي حال اعتراض أي عضو أو انتهاء الفترة دون الوصول لاتفاق لا يمكن للدولة الراغبة في الخروج الاستفادة من الحقوق التي يتمتع بها الدول الاعضاء مثل حرية التنقل والاستثمار والسوق الأوروبية
- من المنتظر أن يتم الموافقة على الاتفاقية المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من قبل 29 جهة تشريعية أوروبية تشمل المجالس التشريعية للدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة الى البرلمان الأوروبي، وفي حال استمرار المملكة المتحدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية قد يتم اعتماد الاتفاق من البرلمان النرويجي حيث انضمت النرويج للمنطقة الاقتصادية دون الدخول للاتحاد.
- التعقيدات الكبيرة في العلاقة بين الاتحاد والمملكة المتحدة قد تجعل فترة العامين غير كافية للوصول لاتفاق طويل الأمد بين الجانبين، وزير الخزانة البريطاني الحالي دافيد هاموند لم يستبعد أن تأخذ المفاوضات نحو ستة أعوام.
- يتوقف الأثر بشكل كبير على الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي، و وفقا لتقرير الخزانة البريطانية هناك ثلاث سيناريوهات اساسية للعلاقة المستقبلية بين المملكة والاتحاد الأوروبي: (أ) استمرار عضوية المملكة المتحدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مثل النرويج والتى ليست عضوا في الاتحاد (ب) التفاوض علي اتفاقية تجارة ثنائية مثل الاتفاقيات القائمة بين الاتحاد وسويسرا أو تركيا أو كندا (ج) عدم ابرام اتفاقيات خاصة والاحتكام لقواعد منظمة التجارية العالمية.
- بالمقابل من الصعب التكهن بأثر خروج بريطانيا من الاتحاد لأن الأمر يتوقف على موعد الخروج الفعلي والترتيبات المستقبلية بين الاتحاد وبريطانيا خاصة ان العلاقة متشابكة بشكل كبير ما بين الطرفين، نتوقع أن يكون الأثر على بريطانيا أكبر من الأثر على الاتحاد الأوروبي. كما سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي الى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني بنحو 20% -30% من قيمته قبل التصويت – عند 1.5 دولار للجنيه الواحد.
- وفقاً لأرقام هيئة الاحصاء الأوروبية Eurostat، تعتبر المملكة المتحدة هي ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي عام 2015 وفقا للناتج المحلى الاجمالي الاسهم وتساهم بنسبة 17.6% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمى للاتحاد الأوروبي تالية ألمانيا التي تستحوذ 20.72% وتسبق فرنسا التي تساهم بنسبة 14.9% من الناتج الاسمي للاتحاد.
- تتفاوت التقديرات بخصوص الاستثمارت السعودية في لندن حيث تبلغ قيمة الاستثمارات السعودية نحو 60 مليار جنيه إسترليني، ما بين استثمارات تنفيذية وسياحية واستثمارات عقارية على المستوى الخاص، وذلك وفقاً لتصريح وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد بن عبدالله القصبي والذي أدلى به في يونيو الماضي، فيما نقلت مصادر صحفية عن عمدة الحى المالي في لندن في فبراير 2015 أن المملكة المتحدة لديها استثمارات أجنبية سعودية تتمثل في الأسهم والسندات الخاصة والعقارات التجارية والسكنية تقدر بحوالي 120 بليون جنيه إسترليني، وهو ما يعادل 684 مليار ريال.

الاتحاد الأوروبي: النشأة:-

مر الاتحاد الأوربي بعدة مراحل ومحطات تاريخية لعبت أدوارا هامة في تشكيله ، أبرز هذه المراحل هي :

1951: تأسيس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية من جانب 6 دول هي فرنسا بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا وألمانيا الغربية.

1957: تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية، وفق معاهدة روما.

1968: تأسيس الاتحاد الجمركي الأوربي.

1979: اجراء أول انتخابات برلمانيه أوربية عن طريق انتخابات مباشرة.

1985: الاتفاق على إزالة الحدود بين الدول الأوربية، وفق معاهدة شنغن.

1986: اعتماد القانون الأوربي الموحد بالإضافة إلى تحديد الانتهاء من السوق الأوربية المشتركة بحلول عام 1993.

1992: تغيير إسم المجموعة الاقتصادية الأوربية إلى (الاتحاد الأوربي) بالإضافة إلى تحديد بعض الأهداف الأخرى كالاتحاد النقدي، والمواطنة الأوربية السياسات المشتركة الجديدة بما فيها السياسة الخارجية والأمنية والتعاون في قضايا الأمن الداخلي، وفق معاهدة ماستريخت.

1997: تعديل اتفاقية السياسة الخاجية والأمن، وفق معاهدة أمستردام.

2002: بدء تداول العملة الأوربية الموحدة (اليورو).

2009: بدء سريان معاهدة لشبونة.

الاتحاد النقدي الأوروبي

في عام 1998 تم الانتقال الى الاتحاد النقدي الأوروبي للدول التي استكملت متطلباته عبر ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (مايو 1998 - يناير 1999): تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو ، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام ، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي ، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية ، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو ، و تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.

المرحلة الثانية (يناير 1999 - يناير 2002): في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو ، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه ، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول ، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين البنوك وفي البورصة ، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو ، وبالذات التي سوف تستحق بعد يناير/كانون الثاني 2002، في هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو ، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج ؛ حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية ، دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو .

المرحلة الثالثة (يناير 2002 - يونيو 2002): تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي ، و سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو.

وابتداء من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي أستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتونيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في هذه السنة. وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا وبعد ذلك انضمت كرواتيا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 28 دولة. الجدير بالذكر أن الاتحاد يتخذ العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي.

هياكل الاتحاد الرسمية

أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هياكل أساسية هي:

البرلمان الأوروبي: والذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي.

المفوضية الأوروبية: وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.

مجلس الاتحاد الأوروبي: وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

محكمة العدل: وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.

ديوان المحاسبات: وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد.

كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.

دوافع الخروج من الاتحاد الأوروبي

ساهمت عدة عوامل في اشعال الرغبة في الخروج من الاتحاد الأوروبي، من أهمها :

- تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية السياسية والسيادة خاصة في ظل سيطرة ألمانيا وفرنسا على القرار الأوروبي.
- الحد من الهجرة والمزايا الاجتماعية الممنوحة للمهاجرين، ويأتي جانب كبير من المهاجرين من دول شرق أوروبا، كما تخوف الانجليز من أن دخول دول جديدة إلى الاتحاد سيساهم في تفاقم تلك المشكلة مما يؤدي الى انخفاض جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في المملكة المتحدة ويفرض عبئاً اضافيا على المملكة.
- فشل الاتحاد الأوروبي في علاج بعض المشاكل الاقتصادية القائمة.
- العبء الثقيل الذى تتحمله المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ صافي ما تكبدته المملكة المتحدة نحو 8.5 مليار جنيه استرليني في عام 2015 و4.3 مليار جنيه استرليني في عام 2009، ومن المتوقع أن تتأرجح بين 7.3 مليار استرليني و 11.2 مليار استرليني سنويا خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020 حال عدم الخروج، حيث تتحدد مساهمة كل دولة كنسبة من الدخل القومي وضرائب القيمة المضافة والجمارك وضرائب انتاج السكر.
- المشاكل البيروقراطية الناتجة عن تركز اتخاذ القرارت والتشريعات في بروكسل، حيث ذكرت دراسة لمركز Open Europe أن تكلفة أكثر مئة تشريع أوروبي مكبل يكلف نحو 33.3 مليار جنيه استرليني سنويا، وفقا لوزارة الخزانة البريطانية هذه المبلغ هو تكلفة الالتزام مع المئة تشريع وليس صافي التكلفة الاقتصادية أو الوفورات الناتجة عن الخروج من الاتحاد.

ألية الخروج من الاتحاد الأوروبي

- يسمح لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي الخروج وفقا للإجراءات الواردة في المادة 50 من معاهدة لشبونة، وتعتبر هذا المادة هي الألية الوحيد في ذلك، ويتم تطبيق الإجراءات فور قيام الدولة الراغبة بالخروج بإخطار الإتحاد الأوروبي برغبتها في الخروج، من غير المتوقع أن تخطر بريطانيا الاتحاد الأوروبي قبل نهاية العام الحالي.
- لم يسبق ان تم ممارسة هذه المادة من قبل كما أن هناك غموضا كبيرا في طريقة تطبيقها.
- وفقا للمادة 50، تمنح الدولة الراغبة في الخروج من الاتحاد عامين للوصل الى اتفاق حول كيفية الخروج، وفي حال عدم الوصول الى اتفاق بنهاية تلك الفترة يصبح الخروج تلقائيا، يمكن تمديد هذه الفترة من خلال موافقة جميع الدول الأخرى المشاركة في الاتحاد، وفي حال اعتراض أي عضو أو انتهاء الفترة دون الوصول لاتفاق لا يمكن للدولة الراغبة في الخروج الاستفادة من الحقوق التي يتمتع بها الدول الاعضاء مثل حرية التنقل والاستثمار والسوق الأوروبية.
- عملية الخروج صعبة ومعقدة، المفاوضات حاليا تتم حول صيغة الخروج من الاتحاد، الوصول الى اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوربي قد يأخذ فترة طويلة من الزمن وسيكون رهناً بموافقة الدول الأعضاء ومجالسها التشريعية وهو ما قد يخلق حالة من الضبابية قفد تصل الى عقدا من الزمن وفقا للحكومة البريطانية.
- قد لا تكون فترة العامين كافة لدولة في حجم المملكة المتحدة الأمر الذى قد يمنح الدول الأخرى فرصة للحصول على تنازلات من المملكة المتحدة.
- قد تجد المملكة المتحدة مستقبليا صعوبة في التوصل الى اتفاقيات تجارية مع الدول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى الوصول الى صيغة نهائية تحدد العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد.

وضع المملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي

- وفقا لأرقام هيئة الاحصاء الأوروبية Eurostat، تعتبر المملكة المتحدة هي ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي عام 2015 وفقا للناتج المحلى الاجمالي وتساهم بنسبة 17.6% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمى للاتحاد الأوروبي تاليةً ألمانيا التي تستحوذ 20.72% وتسبق فرنسا التي تساهم بنسبة 14.9% من الناتج الاسمي للاتحاد.
- في عام 2014، مثلت الاستثمارات المباشرة الواردة من دول الاتحاد الأوروبي نحو 48% من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في بريطانيا البالغة 496 مليار جنيه استرليني. خلال العقد الماضي تراوحت النسبة بين 47% و 53%، بينما مثلت المملكة المتحدة 40% من اجمالي رصيد الاستثمارات المباشرة في الاتحاد الأوروبي عام 2014 وفقا لوزارة التجارة في المملكة. خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2014 مثل الاتحاد الأوربي 44% من اجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الجديدة في المملكة.
- في عام 2015، صدرت المملكة المتحدة سلع وخدمات للبلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد بمبلغ قدره 223 مليار جنيه استرليني أي نحو 43.7% من اجمالي صادرات المملكة المتحدة، وبلغت وارادات السلع والخدمات 291 مليار جنيه استرليني أي نحو 53.1% من اجمالي الواردات، وبلغ العجز التجاري مع باقي دول الاتحاد 68 مليار جنيه استرليني بينما حققت المملكة المتحدة فائض تجاري يبلغ 31 مليار جنيه استرليني مع باقي دول العالم.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة اذ بلغت الصادرات للولايات المتحدة والصين 95.1 مليار جنيه استرليني و 15.9 مليار جنيه استرليني على التوالي.
- في عام 2002، مثلت الصادرات لباقي دول الاتحاد الأوروبي نحو 55% من الاجمالي لكنها انخفضت إلى 44% العام الماضي، وبالمثل تراجعت نسبة الواردات من الاتحاد من 58% عام 2002 إلى 53% عام 2015.

التبادل التجاري للمملكة المتحدة مع دول الإتحاد الأوربي والعالم الخارجي لعام 2015 - السلع و الخدمات

	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري
	مليار جنيه استرليني	%	مليار جنيه استرليني	%	مليار جنيه استرليني
دول الإتحاد الأوربي	223	%44	291	%53	68-
خارج دول الإتحاد الأوربي	288	%56	257	%47	31
المجموع	**512**	**%100**	**548**	**%100**	**37-**

مساهمة المملكة المتحدة في التبادل التجاري للإتحاد الأوربي - السلع والخدمات

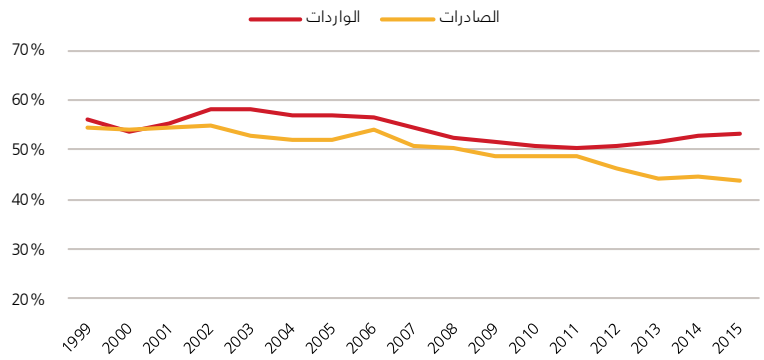

- هناك أراء أن أرقام التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى تعتبر مشوهة ومبالغ فيها، نظرا لضخامة حجم التجارة بين المملكة المتحدة وهولندا، حيث تعتبر هولندا محطة وسيطة للتجارة مع المملكة المتحدة، وبالتالي أي واردات من هولندا تعتبر واردات من دول الاتحاد حتى لو كان مصدر تلك الواردات من دول خارج الاتحاد، وبالمثل أي صادرات لهولندا تعتبر صادرات لدول الاتحاد حتى لو سيتم اعادة تصديرها لباقي دول العالم، ويطلق على ذلك إسم "أثر روتردام Rottoerdam Effect" ، كما لا يوجد رقم حقيقي لحجم اعادة التصدير الذي يحدث في هولندا، لكن حتى في حال شطب جميع التعاملات التجارية بين المملكة المتحدة وهولندا يظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأساسي للمملكة إذ سيمثل 41% من الصادرات و 46.7% من الواردات.

التبادل التجاري للمملكة المتحدة مع دول الإتحاد الأوربي - السلع و الخدمات

أكبر 5 مصدرين - مليار جنيه استرليني		أكبر 5 مستوردين - مليار جنيه استرليني	
ألمانيا	44.9	ألمانيا	69.8
هولندا	36	هولندا	37.7
فرنسا	30.9	فرنسا	36.8
إيرلندا	26.9	أسبانيا	24
إيطاليا	16.4	بلجيكا	23.1

مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الإتحاد الأوربي (2009 - 2020)

العام/مليار جنيه استرليني	المساهمة الإجمالية	استردادات	مقبوضات القطاع العام	صافي المساهمة
2009 (فعلية)	14.1	5.4-	4.4-	**4.3**
2010 (فعلية)	15.2	3.0-	4.8-	**7.4**
2011 (فعلية)	15.4	3.1-	4.1-	**8.1**
2012 (فعلية)	15.7	3.1-	4.2-	**8.5**
2013 (فعلية)	18.1	3.7-	4.0-	**10.5**
2014 (فعلية)	18.8	4.4-	4.6-	**9.8**
2015 (تقديرية)	17.8	4.9-	4.4-	**8.5**
2016 (متوقعة)	20.5	4.8-	4.5-	**11.2**
2017 (متوقعة)	18.0	6.1-	4.6-	**7.3**
2018 (متوقعة)	18.6	4.4-	4.8-	**9.4**
2019 (متوقعة)	19.8	4.7-	5.2-	**9.8**
2020 (متوقعة)	20.3	5.1-	5.4-	**9.8**

تأثير الخروج على الاقتصاد البريطاني

يتوقف الأثر على الإقتصاد البريطاني بشكل كبير على الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي، و وفقا لتقرير الخزانة البريطانية* هناك ثلاث سيناريوهات اساسية للعلاقة المستقبلية بين المملكة والاتحاد الأوروبي:

1. استمرار عضوية المملكة المتحدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مثل النرويج والتى ليست عضوا في الاتحاد.
2. التفاوض علي اتفاقية تجارة ثنائية مثل الاتفاقيات القائمة بين الاتحادالأوروبي وسويسرا أو تركيا أو كندا.
3. عدم ابرام اتفاقيات خاصة ومن ثم الاحتكام لقواعد منظمة التجارية العالمية.

في السيناريوهات الثلاث، من المؤكد أن انفتاح الاقتصاد البريطاني وترابطه مع الاقتصاديات الأوروبية سيتأثر سلبا، كما ستنخفض التدفقات الاستثمارية والتجارية مقارنة مع الوضع الحالي، لكن بقاء المملكة ضمن المنطقة الاقتصادية سيجلب أقل الخسائر الممكنة بينما ستتفاقم تكلفة الخروج في حال حدوث السيناريو الثالث.

ووفقا لوزارة الخزانة البريطانية، من المقدر أن تبلغ الخسارة السنوية للناتج المحلي الاجمالي لكل اسرة خلال السيناريوهات الثلاث بعد 15 عام كما يلي:

1. السيناريو الأول: 2600 جنيه إسترليني للأسرة في حال الاستمرار في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
2. السيناريو الثاني: 4300 جنيه إسترليني للأسرة اذا تم ابرام اتفاقيات تجارة بينية.
3. السيناريو الثالث: 5200 جنيه إسترليني للأسرة في حال عدم التقيد بقواعد منظمة التجارة العالمية فقط.

ويوضح الجدول التالي توقعات بعض الجهات للأثر الناتج عن خروج المملكة المتحدة على اقتصاد المملكة حتى عام 2030:

المنظمة	السيناريو	الأثر المقدر (%الناتج المحلي الاجمالي)	مجال التأثير	المجالات المتأثرة
مركز الأداء الاقتصادي CEP (2016)**	المنطقة الاقتصادية الأوربية/ منطقة التجارة الحرة	7.9-	6.3- إلى 9.5-	الميزانية، التجارة، الإنتاج
	المنطقة الاقتصادية الأوربية	1.3-	-	التجارة فقط
	منظمة التجارة العالمية	2.6-	-	التجارة فقط
وزارة الخزانة البريطانية	المنطقة الاقتصادية الأوربية	3.8-	3.4- إلى 4.3-	الميزانية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنتاج
	منطقة التجارة الحرة	6.2-	4.6- إلى 7.8-	
	منظمة التجارة العالمية	7.5-	5.4- إلى 9.5-	
منظمة التعاون والتنمية (OECD)	منظمة التجارة العالمية/منطقة التجارة الحرة	5.1-	2.7- إلى 7.7-	الميزانية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنتاج، الهجرة، النظام
المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية (NIESR)	المنطقة الاقتصادية الأوربية	1.8-	1.5- إلى 2.1-	الميزانية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر
	منطقة التجارة الحرة	2.1-	1.9- إلى 2.3-	
	منظمة التجارة العالمية	3.2-	2.7- إلى 3.7-	
	منظمة التجارة العالمية +	7.8-	-	
برايس ووتر هاوس/اتحاد الصناعة البريطاني (CBI)	منطقة التجارة الحرة	1.2-	-	الميزانية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، النظام
	منظمة التجارة العالمية	3.5-		
Oxford Economics**	منطقة التجارة الحرة	2.0-	0.1- إلى 3.9-	الميزانية، التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الهجرة، النظام
Open Europe**	منطقة التجارة الحرة	0.8- إلى 0.6+	2.2- إلى 1.6+	الميزانية، التجارة، الهجرة، النظام
Economists for Brexit**	منظمة التجارة العالمية	4.0+	-	الميزانية، التجارة

*التقرير صادر في 13 يونيو 2016

** مؤسسة بحثية

- الانخفاض في مستوى الناتج المحلي الاجمالي سيساهم في تراجع عائدات الضرائب بدرجة أكبر من مساهمة المملكة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وستكون النتيجة ارتفاع الاقتراض الحكومي والديون وزيادة الضرائب بشكل أكبر أو خفض الإنفاق العام.
- قد ينعكس الخروج سلبا علي استمرار الوحدة مستقبلا بين الدول الخاضعة للتاج البريطاني - (تتكون المملكة المتحدة من أربع مقاطعات أيرلندا الشمالية وويلز وانجلترا وسكتلاندا) خاصة ايرلندا الشمالية وسكوتلاندا والتى تميل أكثر إلى الاتحاد الأوروبي.
- نحو 3.3 مليون وظيفة في بريطانيا تعمل في انشطة تتعلق بالتصدير للاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن تتأثر تلك الوظائف جزئيا لأن العلاقات التجارية ستستمر حتى مع خروج بريطانيا، لكن شكل العلاقة المستقبلية مع الاتحاد سيحدد حجم التأثير.
- وضع قيود على حركة التنقل والعمل سيرفع مستوى التكلفة للشركات المتواجدة في المملكة المتحدة خاصة لندن وهى من أهم المراكز المالية في العالم، فوفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتبر المهاجرون إضافة قوية للاقتصاد البريطاني حيث قدرت دراسة إضافتهم لاقتصاد المملكة المتحدة مالياً بأكثر بنسبة 34% مما يحصلوا عليه.
- في قطاع الخدمات المالية من المحتمل أن يؤثر خروج بريطانيا من الإتحاد لكونها من مراكز المال الأساسية في أوروبا وقد يدفع ذلك بعض الشركات لنقل مراكزها الرئيسية لدول أوروبية أخرى.
- قد يكون لزاما على المملكة المتحدة اتخاذ سياسات ضريبة وتنافسية أكثر فعالية للحفاظ على التدفقات الاستثمارية الكبيرة التى تأتي إليها من دول الاتحاد.
- سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي الى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني بنحو 20% -30% من قيمته قبل التصويت – عند 1.5 دولار للجنيه الواحد.

أداء مؤشر FTSE 100 مقابل مؤشر EURO STOXX 50

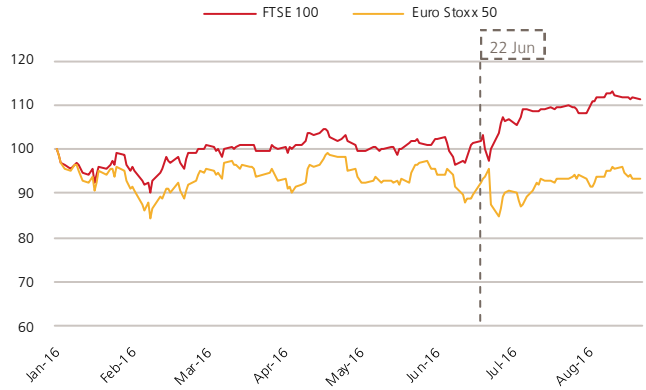

أداء الجنيه الاسترليني واليورو مقابل الدولار

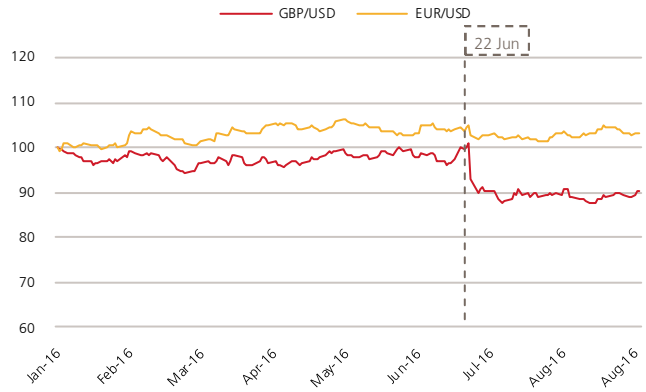

تأثير الخروج على الاتحاد الأوروبي

من الصعب التكهن بأثر خروج بريطانيا من الاتحاد لأن الأمر يتوقف على موعد الخروج الفعلي والترتيبات المستقبلية بين الاتحاد وبريطانيا خاصة ان العلاقة متشابكة بشكل كبير ما بين الطرفين، نتوقع أن يكون الأثر على بريطانيا أكبر من الأثر على الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك اتفاق حول بعض الأمور ومن بينها:

- انخفاض الثقل السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي عالميا، وزيادة الثقل الاقتصادي لألمانيا وفرنسا على مجريات القرار داخل الاتحاد.
- زيادة قوة الحركات المناهضة للوحدة الأوربية داخل الدول الأعضاء.
- قد يدفع القرار البريطاني الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء مزيد من الاستقلالية والخصوصية للدول الأعضاء.
- تراجع في قيمة اليورو وزيادة الصادرات من الدول المتعاملة به وارتفاع التضخم ،قد يكون لذلك تأثير إيجابي على المدى البعيد.
- طبيعة العلاقة المستقبلية مع الاتحاد قد يكون له تأثير قوى على الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع بريطانيا خاصة هولندا وايرلندا.
- يتوقف التأثير النهائي لخروج بريطانيا عن طبيعة العلاقة المستقبلية بين الاتحاد وبريطانيا خاصة في مجالات حركة السلع والبضائع وتقديم الخدمات وتنقل الأموال والأفراد.
- ستنخفض حصة الدول غير المتعاملة باليورو داخل الاتحاد من أكثر من 30% من الناتج الاقتصادي للاتحاد الى نحو 15% فقط.

العلاقة الإقتصادية بين السعودية والاتحاد الأوروبي

- بلغ حجم الصادرات السعودية إلى المملكة المتحدة خلال عام 2015 نحو 6.9 مليار ريال (1.8 مليار دولار) مقابل 9.5 مليار ريال (2.5 مليار دولار) عام 2014، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة 23 ضمن أكبر الدول المتلقية للصادرات السعودية.
- ارتفعت الواردات السعودية من المملكة المتحدة من 17.3 مليار ريال (4.6 مليار دولار) عام 2014 إلى 18.8 مليار ريال (5.0 مليار دولار) عام 2015 وجاءت في المرتبة العاشرة في ترتيب أكبر الدول المصدرة للسعودية.
- صدرت السعودية بمبلغ 89 مليار ريال (23.7 مليار دولار) عام 2015 لدول الاتحاد الأوروبي بانكماش يبلغ 43% ويرجع ذلك الى الهبوط الشديد في اسعار البترول والبتروكيماويات، وتوجه 11.7% من الصادرات السعودية لدول الاتحاد عام 2015 مقابل 12.2% عام 2014.
- بلغ حجم الواردات السعودية من الاتحاد الأوروبي 168.5 مليار ريال (44.9 مليار دولار) عام 2015 بانخفاض 1.7% عن عام 2014، ومثلت تلك الواردات 25.7% من اجمالي الواردات عام 2015 مقابل 26.3% عام 2014.
- من المتوقع أن يساهم خروج بريطانيا من الاتحاد وانخفاض اليورو والجنيه الاسترليني في زيادة حجم الواردات من الاتحاد ومن المملكة المتحدة اذ ستصبح صادرات تلك الدول أقل تكلفة، بينما سترتفع تكلفة التصدير لتلك الدول جراء انخفاض اليورو والجنيه الاسترليني. العلاقة المستقبلية بين الاتحاد والمملكة المتحدة ستحدد الوتيرة المستقبلية لليورو والجنيه الاسترليني. بالمقابل قد يوفر المزيد من الانخفاض فرص مستقبلية جيدة للاستثمار في القطاع العقاري بأسعار مناسبة وذلك قبل الموعد النهائي للخروج من الاتحاد .
- تتفاوت التقديرات بخصوص الاستثمارت السعودية في لندن حيث تبلغ قيمة الاستثمارات السعودية في لندن نحو 60 مليار جنيه إسترليني، ما بين استثمارات تنفيذية وسياحية واستثمارات عقارية على المستوى الخاص، وذلك وفقاً لتصريح وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد بن عبدالله القصبي والذي أدلى به في يونيو الماضي، فيما نقلت مصادر صحفية عن عمدة الحى المالي في لندن في فبراير 2015 أن المملكة المتحدة لديها استثمارات أجنبية سعودية تتمثل في الأسهم والسندات الخاصة والعقارات التجارية والسكنية تقدر بحوالي 120 بليون جنيه إسترليني، وهو ما يعادل 684 مليار ريال.

البلاد المالية

خدمة العملاء

البريد الالكتروني: clientservices@albilad-capital.com
الإدارة العامة: +966 – 11 – 203 – 9888
الهاتف المجاني: 0001 – 116 – 800

إدارة الأصول

البريد الالكتروني: abicasset@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6280

إدارة الحفظ

البريد الالكتروني: custody@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6259

إدارة الأبحاث والمشورة

البريد الإلكتروني: research@ albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6250
الموقع على الشبكة: www.albilad-capital.com/research

إدارة الوساطة

البريد الالكتروني: abicctu@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6230

المصرفية الاستثمارية

البريد الالكتروني: investment.banking@albilad-capital.com
هاتف: +966 – 11 – 290 – 6256

إخلاء المسؤولية

بذلت شركة البلاد المالية أقصى جهد للتأكد من أن محتوى المعلومات المذكورة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة ومع ذلك فإن شركة البلاد المالية ومديريها وموظفيها لا يقدمون أي ضمانات أو تعهدات صراحة أو ضمناً بشأن محتويات التقرير ولا يتحملون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي مسؤولية قانونية ناتجة عن ذلك.

لا يجوز إعادة نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال هذا التقرير بطريقة مباشرة او غير مباشرة لأي شخص آخر أو نشره كلياً أو جزئياً لأي غرض من الأغراض دون الموافقة الخطية المسبقة من شركة البلاد المالية .

كما نلفت الانتباه بأن هذه المعلومات لا تشكل توصية بشراء أو بيع أوراق مالية أو لاتخاذ قرار استثماري.

يعتبر أي إجراء استثماري يتخذه المستثمر بناءً على هذا التقرير سواءً كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده.

ليس الهدف من هذا التقرير أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خيارًا أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلا. لذلك فإننا ننصح بالرجوع إلى مستشار استثماري مؤهل قبل الاستثمار في مثل هذه الأدوات الاستثمارية.

تحتفظ شركة البلاد المالية بجميع الحقوق المرتبطة بهذا التقرير.

تصريح هيئة السوق المالية رقم 37–08100